معارضون اعتبروا خطاب العقيد ولد فال الاخير «انتكاسة»

موريتانيا: اشتراط الاغلبية المطلقة في دورتي انتخاب الرئيس يثير المخاوف والاحتفاظ بالعلاقة مع اسرائيل يسبب الامتعاض

نواكشوط ـ «القدس العربي»

من عبد الله السيد:

طفحت الصالونات السياسية، شأنها شأن الصحف الموريتانية والمواقع الاخبارية المهتمة، أمس الاثنين بالتعليقات المنددة ببعض مضامين الخطاب الذي ألقاه الرئيس الانتقالي الموريتاني علي ولد محمد فال قبل يومين أمام مؤتمر العمد.

وتوقف الجميع أمام تفسيرات الرئيس فال للمادة 26 من القانون المنظم لانتخاب رئيس الجمهورية والتي أكد فيها اشتراط حصول المرشح الفائز على الأغلبية المطلقة لا النسبية من الأصوات المعبر عنها خلال الشوط الأول وخلال الشوط الثاني عند اللزوم.

واعتبر الكثيرون أن الرئيس فال يعد لاطالة الفترة الانتقالية بهذه التفسيرات التي تضمنها خطابه حيث يستحيل أن يحصل أي من المترشحين العشرين على الأغلبية المطلقة في الشوطين.

وارتاحت الأحزاب السياسية والمترشحون للرئاسة لتأكيد الرئيس فال على فقرات ايجابية الا أنه حذر من خطورة مضمون فقرات أخرى وردت في الخطاب».. وقال «ان تلك التصريحات تلوح بفشل المسلسل الديمقراطي، وفتح مرحلة جديدة مجهولة المعالم» حسب تعبيره داعيا الى «تعاون الطبقة السياسية والمجلس العسكري وهيئات المجتمع المدني لانجاح المسلسل الانتقالي الديمقراطي» معتبرا «أن ذلك ينبغي أن يكون هدف الجميع وهدف المجلس العسكري الحاكم».

أما رئيس حزب التحالف الشعبي التقدمي مسعود ولد بولخير فقد أبدى انزعاجه الشديد من تصريحات ولد محمد فال واعتبرها «دعوة صريحة لتمديد الفترة الانتقالية وبقاء المجلس العسكري في السلطة» وهو ما يعتبر حسب ولد بولخير «خرقا سافرا للتعهدات التي قطعها العسكريون على أنفسهم منذ توليهم زمام السلطة بالبلد منذ الثالث من اب/أغسطس 2005».

وأكد مسعود ولد بلخير أن «خطاب الرئيس ولد محمد فال يحمل توجيهات صريحة للتصويت بالحياد من أجل عدم تجاوز أحد المرشحين، مما يخوله البقاء في السلطة لفترة أطول» حسب تعبيره، مشيرا الى أن بعض النقاط التي تحدث عنها ولد محمد فال تثير لديه «مخاوف كبيرة على مستقبل المسار الانتقالي في موريتانيا» وقال ولد بولخير انه كان يأمل من خلال هذا الخطاب حصول «انفراج سياسي لهذه الأزمة التي تفاقمت في الأسابيع القليلة الماضية».

من جانبه رأى صالح ولد حننا رئيس حزب «حاتم» أن الخطاب «يعكس تحضيرا واضحا لانقلاب على تعهدات العسكريين بتسليم السلطة للمؤسسة المدنية عبر انتخابات نزيهة وشفافة في وقتها المحدد».

وأضاف ولد حننا ان «الرئيس يروج من خلال هذا الخطاب للتصويت بالورقة البيضاء المحايدة» واتهم ولد حننا رئيس المجلس العسكري بمحاولة «فرض وصاية على مستقبل البلد خصوصا فيما يتعلق بالعلاقات الخارجية ومستقبل الجيش» مشيرا الى أن «المرشحين أحرار في برامجهم ولا يحق لأحد التدخل فيها» حسب قوله.

وفي نفس الاطار يواصل ائتلاف قوى التغيير الديمقراطي من معارضة الرئيس السابق،مشاوراته لتدارس الخطاب المثير للعقيد ولد محمد فال.

وأكدت مصادر الائتلاف أن مختلف قواه مجمعة على رفض الخطاب باعتباره تلويحا صريحا ببقاء العسكر عكس التعهدات التى أطلقها المجلس العسكرى الحاكم فى البلاد عشية وصوله الى السلطة في الثالث من أغشت 2005 . ولم تستبعد مصادر الائتلاف اتخاذ خطوات تصعيدية في وقت لاحق مؤكدة أن الأمل باجراء انتخابات شفافة ونزيهة يكون فيها الجيش محايدا بات مستبعدا في ظل التصريحات التي أطلقها رئيس المجلس العسكري والتي كشفت فيها عن نيته البقاء في السلطة متذرعا بقراءات غريبة للدستور.

وشدد قادة الائتلاف المجتمعين بمقر تكتل القوى الديمقراطي على رفضهم لخطاب رئيس المجلس العسكري باعتباره انحرافا خطيرا للمسلسل الديمقراطي وتدخلا مباشرا في العملية الانتخابية الجارية.

وفي نفس الاطار انتقد التيار الاسلامي على لسان عضوه قيادته البارز محمد غلام ولد الحاج الشيخ خطاب الرئيس فال معتبرا «أن الخطاب مثل انتكاسة حقيقية لآمال الشعب الموريتاني في انتقال السلطة لمن يختاره الناخبون».

وأشار محمد غلام ولد الحاج الشيخ الى أن التفسير المتفلسف الذي قدمه الرئيس ولد فال حول الشوط الثاني يمثل ابتكارا موريتانيا في محاولة لتجميل الاستبداد وهو ابتكار يجعلنا مع الأسف في مصاف الدول ذات التاريخ المسرحي في التحايل على ارادة الشعوب كما أنه يعني أن قائمة المرشحين تضم مرشحا جديدا لم يحصل على تزكية خمسين مستشارا اسمه الحياد.

وأضاف محمد غلام ان «الطريق الوحيد الذي يمكن أن يجنب موريتانيا ويلات الانزلاق هو الوفاء لروح الأيام التشاورية والاقلاع عن التلاعب بالدستور وترك الناس يختارون من يشاءون، أما ماسوى ذلك فهو طريق جربته موريتانيا ونعرف جميعا ـ بمن فينا المجلس العسكري– كيف كانت نتائجه كارثية».

وفيما تشتد الأزمة تفاعلا داخل الأوساط السياسية الموريتانية أعلن تجمع «الميثاق» الذي يضم الحزب الجمهوري الذي كان يحكم موريتانيا و17 تشكلة خارجة من عباءته أمس دعمه ومساندته للمرشح المستقل سيدي ولد الشيخ عبد الله الذي يعتقد أنه مرشح المجلس العسكري.

وجاء في بيان أصدره هذا التجمع المؤلف بالأساس من قوى الأغلبية السابقة، ان «توديع المرحلة الانتقالية وما طبعها من انتخابات بلدية وتشريعية تكتمل ، وانتخابات رئاسية ستجري في غضون أسابيع، يعطي موريتانيا فرصة سانحة لطي صفحة الممارسات الاستبدادية وتدشين عهد جديد في تاريخنا السياسي، عهد قوامه التطبيق الفعلي لقواعد وقيم الديمقراطية التعددية المضمونة بنص الدستور المعدل كما صادق عليه الشعب الموريتاني يوم 25 حزيران/يونيو 2006 ».

وأضاف البيان «ان هذا التحول الذي تمر به موريتانيا ضمن سياق لم يتخلص بعد من معاناة رواسب الثقافة الأحادية، يشكل تحديا كبيرا، مما يتطلب اليقظة والاندفاع من كافة الديمقراطيين الطامحين، في وحدة وجو من الانسجام والسلم المدني.

المغرب يقترب من بدء صرف تعويضات لضحايا قمع الدولة في عهد الملك الحسن الثاني

الرباط ـ «القدس العربي»

من محمود معروف:

أعلن ادريس بن زكري رئيس المجلس الاستشاري المغربي لحقوق الإنسان امس الاثنين بالرباط، أن المجلس سيقدم الأسبوع المقبل على إبلاغ الضحايا بالمقررات الصادرة في شأنهم والإشعار ببدء صرف التعويضات المالية المستحقة لضحايا ماضي الانتهاكات الجسيمة لحقوق الإنسان وذوي حقوقهم وفق منهجية تراعي القرب منهم وتسهيل حصولهم عليها في أوجز مدة ممكنة.

وأضاف بن زكري، في كلمة خلال تنصيب أعضاء التركيبة الجديدة للمجلس، أن اللجنة التي تعمل على مستوى رئاسة الحكومة تمكنت، بمساهمة القطاعات الحكومية المعنية ومشاركة المجلس، من وضع الصيغة النهائية التي يستفيد بموجبها الضحايا وذووهم من الحق في التغطية الصحية الأساسية الموافق لنظام (التأمين الإجباري على المرض ـ الصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي) الذي يدخل حيز التنفيذ بعد توقيع اتفاقية ثلاثية الأطراف بين المجلس والحكومة والصندوق الوطني لمنظمات الاحتياط الاجتماعي.

وأشار إلى أن الدولة ستتكلف بتسديد النفقات المترتبة عن الانخراط في هذا النظام طبقا للتوصية التي وافق عليها جلالة الملك في هذا الشأن وأن اللجنة التقنية تعمل حاليا على دراسة جميع الترتيبات التدبيرية المتعلقة بأسلوب إعمال هذا البرنامج، وستقدم التفصيلات والتفسيرات عبر وسائل الإعلام والتواصل المباشر مع المعنيين بعد الاجتماع المقبل مع الوزير الأول، مشيرا إلى أن المجلس ينكب أيضا على إجراء الدراسات والاستشارات المتعلقة بالاختيارات المناسبة لإحداث مركز مرجعي مختص بالعناية بضحايا العنف وسوء المعاملة بما يستجيب لمستوى التجربة المغربية، مع مراعاة التجارب العالمية في هذا المجال.

وقال ادريس بن زكري، وهو معتقل سياسي سابق موازاة مع هذه الإجراءات، إن المجلس عمل على استقبال وتقديم الإسعافات الضرورية للضحايا المرضى الذين يوجدون في حالة صحية تحتاج إلى تكفل طبي استعجالي بمراكز متخصصة والذين بلغ عددهم أكثر من 200 حالة وأنه تمت، بتعاون مع الحكومة، تسوية الأوضاع الإدارية والوظيفية للعديد من ضحايا الانتهاكات الماضية، وإعادة إدماج البعض منهم في أسلاك الوظيفة العمومية، وأنه تجري حاليا دراسة كل الحالات التي أوصت هيئة الإنصاف والمصالحة بإدماجهم اجتماعيا وأنه سيتم إخبار المعنيين بذلك في حينه.

وقال أن التعاون بين المجلس ووزارة العدل أفضى إلى إعداد واستخراج شواهد الوفيات لجميع الضحايا الذين وافتهم المنية، مشيرا إلى أنه سيتم تبليغها للمعنيين للمساهمة في حل بعض مشاكلهم الإدارية والقانونية العالقة بسبب عدم توفرهم عليها.

وذكر بأن المجلس قد استجاب لطلبات العديد من عائلات المتوفين وتابع عملية استخراج رفات 166 حالة للتثبت من هويات المتوفين وأن هذه العملية تزامنت مع أخذ عينات بغرض تحليل الحمض النووي، بعد أن تأكد من خلال المعاينة الأنثروبولوجية مطابقة المعطيات المتضمنة في التقرير الختامي لهيئة الإنصاف والمصالحة في هذا الشأن.

وأشار إلى أنه سيتم وضع بروتوكول ينظم جميع الأطوار العلمية والأخلاقية لهذه العملية من لدن جميع الأطراف المعنية وذلك طبقا للمعايير المتعارف عليها في هذا المجال.

واسس المجلس الاستشاري الملكي لحقوق الانسان في ايار/مايو 1990 وعرف منذ تولي العاهل المغربي الملك محمد السادس مقايد الحكم 1999 تطورا ايجابيا في فتح عدد من ملفات الانتهاكات الجسيمة لحقوق الانسان في مرحلة ما يعرف مغربيا بسنوات الرصاص وهي السنوات التي كانت تعرف صراعا محتدما بين سلطة نظام الملك الحسن الثاني والتيارات اليسارية الديمقراطية.

ونجح المجلس من خلال هيئة الانصاف والمصالحة التي انشئت في 2004 في الكشف عن مدى الانتهاكات الجسيمة والخروقات التي عاشتها البلاد ونشرت الهيئة نهاية 2005 تقريرا عن حصيلة عملها.

الا ان الناشطين في ميدان حقوق الانسان وجهوا انتقادات لعمل الهيئة لاقتصارها على سنوات 1956 الى 1999 دون ان تشمل المرحلة التي تلت والتي يقولون انها ما زالت تشهد انتهاكات جسيمة لحقوق الانسان وان كانت هوية ضحاياها تبدلت حيث اصبح الضحايا من ناشطي التيارات الاصولية فيما كان ضحايا انتهاكات المرحلة السابقة من ناشطي التيارات اليسارية.

كما طالبت هذه التيارات بعدم الاكتفاء بالكشف عن الانتهاكات وضرورة الكشف عن المسؤولين والجلادين وتقديمهم للمحاسبة.

وكان من اهم النقاط التي سجلت في عمل هيئة الانصاف والمصالحة والذي يواصله المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الفشل في الكشف عن مصير الزعيم المغربي المهدي بن بركة مؤسس اليسار المغربي الحديث الذي اختطف في نهاية تشرين الاول/اكتوبر 1965 من العاصمة الفرنسية باريس بالتعاون بين اجهزة المخابرات المغربية والمخابرات المركزية الامريكية والموساد الاسرائيلي وعملاء للمخابرات الفرنسية.

ورغم تأكيدات على اختطاف واغتيال بن بركة الا انه ما زال مصير جثمانه مجهولا ورفضت السلطات المغربية مساعدة القضاء الفرنسي في تقديم تسهيلات لمساءلة عدد من المسؤولين الامنيين المغاربة الذين ما زالوا يمارسون مهامهم ويعتقد ان لهم دورا ما في عملية الاختطاف.

كما سجل الناشطون عجز الهيئة عن كشف مصير الناشط اليساري الحسين المانوزي الذي اختطفته المخابرات المغربية من تونس منتصف السبعينات.

وأعلن بن زكري أنه بعد التقدم المحرز في وضع الهياكل والبنيات التنظيمية على المستوى المركزي والمحلي، سيقدم المجلس على توقيع اتفاقية شراكة ثلاثية الأطراف أيضا بينه وبين الحكومة والاتحاد الأوروبي والتي سيليها البدء بإنجاز الشطر الأول من برامج جبر الضرر الجماعي التي تغطي15 منطقة بالمغرب.

وذكر بأن المجلس وقع كذلك الأسبوع الماضي اتفاقية تعاون مع صندوق الأمم المتحدة للمرأة يساهم بموجبها هذا الأخير في التمويل المشترك لبرنامج خاص بحقوق المرأة والحكامة الديمقراطية.

ويتكون المجلس الاستشاري لحقوق الانسان الذي تم تنصيبه امس الاثنين من شخصيات يختارها الملك محمد السادس وهي شخصيات سياسية وحقوقية ومن ناشطين من المجتمع المدني ومن ممثلين للجمعيات الفاعلة في مجال حقوق الانسان ومن ممثلين للاحزاب والنقابات وممثلي الهيئات المهنية والمغاربة القاطنين بالخارج.

وتضم هذه التركيبة14 عضوا جديدا، وهم السعدية بلمير وعائشة الخطابي وعبد القادر العلمي وعبد الحميد عقار رئيس اتحاد كتاب المغرب ورضا لمريني وعبد الفتاح البغدادي وأحمد عبادي ومحمد بنجلون أندلسي وعبد العالي بنعمور وعبد الله الولادي وأحمد بوكوس وعبد الحي مودن وادريس اليزمي ومحمد سؤال.

وعبر بن زكري عن اليقين بأن خبرت اعضاء المجلس الميدانية وانخراطهم كل من موقعه في الدينامية الاجتماعية والمؤسساتية ستجعلهم يساهمون في تفعيل الأدوار المنوطة بالمجلس وفي تقوية أدائه وتطوير طرق ومناهج تدخله ضمانا للمهنية في التصدي للقضايا الداخلة في اختصاصات المجلس وللنجاعة في إعداد وتنفيذ برامجه.

وأضاف السيد بن زكري أنه استمرارا في نهج المقاربة التشاركية وإشراك كافة الطاقات والكفاءات الموجودة بالمجتمع، ينكب المجلس على استكمال ما أطلقه من برامج وسيعمل على فتح ورشات جديدة، طبقا لبرنامج عمل سيعرض مشروعه قريبا على أعضاء المجلس، مسنودا بتصور للتنظيم الداخلي والتأطير الإداري والتواصلي لعمله، موضحا أن المجلس سيعمل قريبا على إحداث مكاتب إدارية جهوية سيشرع في فتح ثلاثة منها بكل من الجهة الشرقية والجهة الشمالية والجهة الجنوبية.

وقال أنه يجري التحضير حاليا للإعلان الرسمي عن الأرضية المواطنة للنهوض بثقافة حقوق الإنسان ولإطلاق دينامية التشاور والدراسة والخبرة لإعداد الاستراتيجية الوطنية وبرنامج العمل حول حقوق الإنسان في إطار اتفاقية التعاون مع الاتحاد الأوروبي.

استبعد الاعدام وقال ان والده وعائلات الاطفال المرضى كلفوه بالبحث عن مخرج

سيف الاسلام القذافي يعلن ان ليبيا اقترحت خطة للافراج عن الممرضات البلغاريات

العقيد معمر القذافي في اديسا ابابا لحضور قمة رؤساء دول الاتحاد الافريقي امس

■ صوفيا ـ اف ب: اكد سيف الاسلام النجل الاكبر للزعيم الليبي معمر القذافي ان بلاده اقترحت على برلين وباريس خطة تفضي الى الافراج عن الممرضات البلغاريات المحكوم عليهن بالاعدام بعد ادانتهن بنقل فيروس الايدز لاطفال ليبيين، شرط حصول عائلات الاطفال على تعويضات، في مقابلة نشرتها صحيفة «24 تشاسا» البلغارية الاثنين.

وطلب سيف الاسلام القذافي الذي يعتبر اصلاحيا ومقربا من ابيه، الافراج عن ضابط ليبي حكم عليه بالسجن مدى الحياة في بريطانيا في قضية تفجير لوكربي سنة 1988.

وقال سيف الاسلام «لن تكون هناك اعدامات.. ليبيا ليست العراق»، في اشارة الى اعدام الرئيس العراقي صدام حسين.

وتابع «اقترحنا خارطة طريق تتضمن حلا يرضي جميع الاطراف: عائلات الاطفال والحكومة الليبية وبلغاريا والاتحاد الاوروبي»، مضيفا انه بحث الخطة مع وزيري خارجية المانيا وفرنسا.

وقال «ان الامر يتعلق بتعويضات جدية لعائلات المعنيين»، مؤكدا ان والده وعائلات الاطفال المرضى كلفوه العمل على هذه الخطة.

واكد سيف الاسلام ان الحل بات قريبا، مضيفا «والدي يريد التوصل الى حل نهائي. هو ايضا يعارض الاعدام. لسنا بوحشية الحكومة العراقية».

وشدد على «اهمية اجراء حوار بين العائلات وممثلين اوروبيين»، وخصوصا عبر قيام نواب اوروبيين ووزراء خارجية ودبلوماسيين وخبراء بزيارة ليبيا.

وقال «لدينا انطباع ان العالم اجمع لا يهتم سوى بمصير الممرضات ولا احد يحترم حقوق الاطفال المصابين وعائلاتهم. ايلاء اوروبا اهتماما لمشكلتهم سيساعد كثيرا».

ومن جهة ثانية، اعتبر سيف الاسلام ان طرابلس تعتبر الضابط عبد الباسط المقرحي بريئا رغم الحكم بالسجن مدى الحياة الصادر بحقه في كانون الثاني/يناير 2001 في تفجير لوكربي الذي اوقع 270 قتيلا.

وقال «كما لديكم الحق في المطالبة بعودة ممرضاتكم، لدينا الحق بالاصرار على عودة المقرحي الى ليبيا»، مع تأكيده ان الامر «ليس مسألة مبادلة، وانما هما قضيتان مختلفتان».

يدير سيف الاسلام مؤسسة القذافي الخيرية التي تجري مفاوضات مع اطراف دولية بشأن الممرضات البلغاريات والطبيب الفلسطيني المحكوم عليهم بالاعدام بناء على قرار اصدره القضاء الليبي في 19 كانون الاول/ديسمبر.

وادين المتهمون الخمسة من القضاء الليبي بتهمة تعمد نقل فيروس الايدز الى اكثر من 400 طفل في مستشفى بنغازي شمال شرق ليبيا الامر الذي ينفيه المتهمون.

وانتقدت بلغاريا وعواصم غربية عديدة بشدة هذه الاحكام وهددت بعرقلة تطبيع علاقات ليبيا بالاتحاد الاوروبي.

وطلب الاتحاد الاوروبي الاسبوع الماضي من ليبيا الغاء هذه الاحكام.

واعتبرت مراجع علمية ان المتهمين الذين امضوا ثماني سنوات في السجن، ابرياء وان انتقال فيروس الايدز الى الاطفال نجم عن نقص في الشروط الصحية في المستشفى.

مسؤول ليبي يدعو العمالة الأجنبية غير المرّخصة لمغادرة البلاد

■ طرابلس ـ يو بي أي: دعا مسؤول ليبي الأحد العمالة الأجنبية التي ليس لها عقود عمل رسمية في ليبيا الى مغادرتها، مؤكدا ان هذه الإجراءات تعد ضمانا لحق العامل والمجتمع وصاحب العمل. وأهاب وزير القوى العاملة معتوق معتوق في تصريح صحافي له بالمقيمين في بلاده بصورة غير شرعية الاستفادة من هذه الدعوة ومغادرة البلاد، مؤكدا بأن المتسللين بطريقة غير شرعية لن يتم تسوية أوضاعهم أصلا.

ولفت المسؤول الليبي الى أن بلاده سوف تشرع اعتبارا من نهاية هذا الأسبوع الحالي وبداية الأسبوع المقبل بعملية حصر وتسجيل العاملة الوافدة طبقاً لاحتياجات سوق العمل الوطني، مشيرا الى ان هذا الأجراء ستقوم به وزارات القوى العاملة والأمن والخارجية. وأعرب عن أمله في ان يأخذ كل شخص هذا الموضوع على محمل الجد وأن يقوم بتسوية وضعه، داعيا أصحاب الأعمال الليبيين الذين يريدون استخدام عمالة أجنبية الى توثيق ذلك بموجب عقود رسمية مسجلة في مصلحة الضرائب ومعتمدة من المراكز الصحية.

ونبه الى أن اجراءات قانونية تصل الى عقوبة الحبس يوجبها القانون ستتخذ ضد أصحاب العمل الذين يقومون بتشغيل العمالة الوافدة بدون عقود. وشدد معتوق على أن العمالة الأجنبية ايا كانت غير مسموح لها بالاستمرار بالعمل في المجالات التجارية التي عليها ان تقوم بتشغيل الليبيين، مؤكدا أن تلك المجالات التي لا تلتزم بهذا الأجراء سيتم اقفالها.

وفيما أشار الى أن هذا الأجراء يهدف الى حماية حقوق العمالة الأجنبية، بين أن تلك العمالة غير المنظمة في ليبيا تسببت في العديد من المشكلات وصلت حتى الى جرائم القتل.

وقال «نحن مستعدون لتوفير العمالة الأجنبية بشكل منظم لا يؤدي الى نقل الأمراض سواء كانت اجتماعية أو صحية ويحفظ الممتلكات وحقوق العاملين الأجانب ويحفظ البلاد».

وأضاف معتوق ان ليبيا لديها اتفاقيات دولية وثنائية ولها قوانين تفرض عليها ضرورة احترام استخدام العامل الأجنبي وعدم المتاجرة في العمالة الأجنبية أو العمالة الوطنية.

احكام بالغرامة على منتسبين لـ«العدل والاحسان» المغربية

■ الدار البيضاء ـ «القدس العربي»: أصدرت محكمة مغربية من الدرجة الاولى امس الاثنين حكما بالغرامة المالية دون السجن على ثلاثة من الناشطين الاصوليين وقضى الحكم الذي اصدرته الغرفة الجنحية بابتدائية الدار البيضاء على ثلاثة ناشطي جماعة العدل والإحسان شبه المحظورة بغرامة مالية قدرها ثلاثة آلاف درهم لكل واحد منهم.

وقد كان الناشطون الثلاثة متابعين في حالة سراح، بتهمة «عقد اجتماع عمومي غير مرخص به» وذلك اثناء ملاحقة السلطات لاجتماعات يعقدها ناشطو الجماعة تحت عنوان مجالس النصيحة.

هزيمة نادرة لامريكا في قضية خاصة بتنظيم القاعدة

■ لندن ـ وكالات: أفلت رجلان مسلمان من جنوب افريقيا تتهمهما واشنطن بتمويل تنظيم القاعدة من ادراج اسميهما على قائمة الامم المتحدة للاشخاص المرتبطين بالارهاب غير أن ذلك قد يكون مؤقتا.

وتسلط قضية جنيد وفارهاد دوكرات ضوء نادرا على نظام سري للعقوبات تابع للامم المتحدة لا يزال يسمح بتجميد الاصول المملوكة لاشخاص دون ابلاغهم بالسبب رغم اصلاحات أدخلت عليه الشهر الماضي بهدف جعله أكثر نزاهة. وأفلت جنيد وفارهاد وهما قريبان من حظر دولي على السفر وتجميد أصولهما في أنحاء العالم وذلك بعدما عرقلت حكومة بلادهما مقترحا أمريكيا الاسبوع الماضي لوضعهما على قائمة الامم المتحدة الخاصة بالعقوبات المفروضة على تنظيم القاعدة وحركة طالبان الافغانية.

غير أنهما سيكونان عرضة لاي محاولات أمريكية بدءا من العام القادم مع انتهاء فترة عضوية جنوب أفريقيا بمجلس الامن الدولي وفقدانها لعضويتها بلجنة العقوبات المكونة من 15 عضوا والتي يمكن لاي من أعضائها الاعتراض على وضع أي أسماء بالقائمة.

ويقول منتقدو النظام انه ذو صبغة سياسية الى حد كبير حيث أنه ربما يشجع الحكومات على تأييد عقوبات للامم المتحدة ضد خصومها في الداخل حتى اذا لم تكن هناك أدلة قوية على صلتهم بالارهاب. وكان جنيد وفارهاد محظوظين أيضا بسبب تسرب قضيتهما مما مكن محاميهما من القيام بحملة دعائية مكثفة. وتظل أغلب القضايا سرية الى أن تظهر أسماء المشتبه بهم على قائمة للامم المتحدة تحتوي حاليا على أسماء 362 فردا. وبمجرد وضع الاسم على القائمة يصعب شطبه منها.

ومنذ عام 2002 لم يتمكن سوى تسعة أفراد فقط من رفع أسمائهم منها. ويمكن حاليا للاشخاص الذين يعتقدون أنهم تعرضوا ظلما للعقوبات أن يقدموا شكاوى مباشرة الى أمانة الامم المتحدة بدلا من الاضطرار الى اقناع حكوماتهم بتبني قضيتهم. ولم تتحدث واشنطن علنا بخصوص القضية الخاصة بالمواطنين الجنوب افريقيين سوى يوم الجمعة الماضي حيث زعمت أنهما قدما أموالا لصالح تنظيم القاعدة. وأمرت الولايات المتحدة بتجميد أي أصول أمريكية مملوكة لهما كما منعت الامريكيين من اقامة علاقات تجارية معهما.

وفيما يخص القائمة السوداء الخاصة بالامم المتحدة يقول بعض المحامين انهم حاولوا وفشلوا على مدى سنوات في معرفة التهم الموجهة الى موكليهم. وقال محامي رجل من منطقة الشرق الاوسط وضعته واشنطن على القائمة بعد هجمات 11 ايلول (سبتمبر) «يقال لك دائما.. لن نعطيك كل شيء لان جانبا كبيرا منها سري ولا يمكننا كشف كل ذلك».

وأضاف «لا تكتشف مطلقا جميع الادلة ضد موكلك».